المناسبة ومنع الالحاق وتقوية المنع قال الشيخ الامام وزيادة
الاجر عند قصد الاشتمال لاجلها ولا تقدح لها عند كونها محل
الحكم او جزءه الخاص او وصفه اللازم ويصح التعليل بمجرد
الاسم اللقب وفاقا لابي اسحاق المروزي وخلافا للامام
اما المشعر فوفاقا واما نحو الابيض فشبه صوري وصور
الجمهور التعليل بعلتين وادعوا وقوعه وابن فورك والامام
في المنصوصة دون المستنبطة ومنعه امام الحرمين شرعا
مطلقا وقيل يجوز في التعاقب والصحيح القطع باستناعه عقلا
مطلقا للزوم المحال من وقوعه لجمع النقيضين والمختار
وقوع حكمين بعلة اثباتا كالسرقة للقطع والغرم ونفيا
كالحيض للصوم والصلاة وغيرها وثالثها ان لم يتضادا
ومنها ان لا يكون ثبوتها مناقضا عن ثبوت حكم الاصل خلافا
لقوم ومنها ان لا تقود على الاصل بالابطال وفي عودها
بالتخصيص بالتعميم قولان وان لا تكون المستنبطة //
معارضة بمعارض مناف موجود في الاصل قبل وفي الفرع
وان لا تخالف نصا او اجماعا وان لا تتضمن زيادة عليه ان
نافت الزيادة مقتضاه وفاقا للآمدي وان تتضمن
خلافا لمن اكتفى بعلية مبهم مشترك وان لا تكون وصفا
معدلا وفاقا للامام وان لا يتناول دليلها حكم الفرع

بعومه

بعومه او خصوصه على المختار والصحيح لا يشترط القطع بحكم
الاصل ولا انتفاء مخالفة مذهب الصحابي ولا القطع بوجودها
في الفرع اما انتفاء المعارض فمبني على التعليل بعلتين والمعارض
هنا وصف صالح للعلية كصلاحية المعارض غير مناف ولكن
يؤل الى الاختلاف كالطعم مع الكيل في البر لانباتي ويؤل الى
الاختلاف في التعاقب ولا يلزم المعترض نفي الوصف عن الفرع
وثالثها ان صرح بالغرقة ولا ابداء اصل على المختار للمستدل
الدفع بالمنع والقدح وبالمطالبة بالتاثير والشبه ان
لم يكن سبرا وبيان استقلال ما عداه في صورة ولو
بظاهر عام اذ لم يتعرض للتعميم ولو قال ثبت الحكم مع انتفاء
وصف لم يكف ان لم يكن معه وصف المستدل وقيل مطلقا
وعندي انه ينقطع لاعترافه ولعدم الانفكاس ولو ابدى
المعترض ما يخلف الملغى سمي بعد الوضع وزالت فائدة
الالغاء مالم يلغ الخلف بغير دعوى وصورة او دعوى
من سلم وجود المظنة ضعف المعنى خلافا لمن زعمها الغاء
ويكفي رجحان وصف المستدل بناء على منع التعدد وقد
يعترض باختلاف جنس المصلحة وان اتحد ضابط الاصل
والفرع فيجاب بحذف خصوص الاصل عن الاعتبار واما
العلة اذا كانت وجود مانع او انتفاء شرط فلا يلزم